

وافق على إنشاء خط سيولة لتعزيز التصدي للفيروس

# «النقد الدولي»: هبوط النفط و«كورونا» سيؤثران بشكل «طويل الأمد» على اقتصادات المنطقة

تخفيف فوري لأعباء خدمة الديون للاعضاء «الأكثر فقرا والأكثر هشاشة» خلال الفترة التي تشهد انتشار جائحة فيروس (كورونا) المستجد - كوفيد (19).

كما وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على «إنشاء خط سيولة قصيرة الأجل (إس ال ال) لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية» كجزء من استجابته لجائحة فيروس (كورونا) المستجد - كوفيد (19).

## مستويات الدين المرتفعة قد تحد من الحيز المالي المتاح لاتخاذ تدابير إضافية

وقالت المديرية التنفيذية للصندوق كريستينا جورجيغا في بيان إن هذا الإجراء بشكل «يعمدا متجددا وقابلا للتجديد للدول الأعضاء التي تنتهج سياسات وتتبع أساسيات قوية للغاية وهي في حاجة إلى دعم ميزان المدفوعات على المدى القصير».

وأوضحت جورجيغا أنه «في هذه الحالات سيوفر خط السيولة قصيرة المدى قدرة متجددة على الوصول إلى 145 بلاندا من الحصص».

وأضافت أن خط السيولة قصيرة الأجل «سيعزز مخازن السيولة في البلد (المحتاج لها) بشكل أكبر وبالتالي يساعد في إدارة ضغوط السيولة».

وأشارت جورجيغا إلى أنها «ستعمل خلال الأزمة الحالية عبر استعمال الأدوات الأخرى على سد فجوة حرجية في مجموعة أدوات الصندوق وستساعد على تسهيل تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة».

الديون لسداد إجمالي خدمة الديون للقررة تجاه صندوق النقد الدولي على مدى الأشهر الستة المقبلة مع التعديلات المحتملة بحد أقصى عامين كاملين اعتبارا من 14 أبريل 2020 مع مراعاة لتوافر موارد منح كافية».

وأشار إلى أن القيمة الأولية لعملية تخفيف أعباء خدمة ديون هذه البلدان تبلغ 213,4 مليون دولار.

وأضاف أن تخفيف أعباء خدمة الديون سيحرر الموارد المالية الشحيحة التي يمكن توجيهها الآن نحو جهود الطوارئ الطبية الحيوية ووجود الإغاثة الأخرى بينما يحارب هؤلاء الأعضاء تأثير جائحة (فيروس كورونا) المستجد - كوفيد (19).

وكان المجلس التنفيذي تبني الشهر الماضي مجموعة من الإصلاحات الخاصة بالصندوق الاستثنائي لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون والتي تتيح لصندوق النقد الدولي توفير



صندوق النقد الدولي

## توقعات بارتفاع مستوى الدين العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إلى 95 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي

وتخفيف أعباء الديون» في إطار جهود المساعدة لتغلب على تأثيرات جائحة فيروس (كورونا) المستجد - كوفيد (19) «من المتوقع أن تطلب أربع دول أخرى مثل هذا التخفيف في الأسابيع المقبلة».

وأوضح أن هذه الموافقة «تتيح صرف منح من الصندوق الاستثنائي لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء

«التسويق عن كسب» مع المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف وبنوك التنمية الإقليمية والجهات المانحة لمساعدة الدول الأعضاء.

كما وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تخفيف أعباء خدمة ديون 25 دولة عضو «مؤهلة للحصول على دعم من الصندوق الاستثنائي لاحتواء الكوارث

يستجيب حاليا «لقر غير مسبوق من الطلب على المساعدات الطارئة» موضحا أن هناك 12 طلبا مقدما حتى الآن للحصول على التمويل من الصندوق.

كما أكد أن إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والصندوق الدولي «مستعدة في المشاركة الوثيقة في جهود البلدان الأعضاء» وتابع أنه مستمر في

واعتبر صندوق النقد الدولي أن الأولويات الحالية هي إنقاذ الأرواح وتوفير سياسات الحماية لحركات النمو مع تخفيف التأثير الواقع على الأسر والقطاعات الأشد تضررا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى وضع الاقتصاد على مسار تحقيق النمو المستدام في المرحلة القادمة.

ولفت الصندوق إلى أنه

## توقعات بتراجع الصادرات النفطية بأكثر من 250 مليار دولار في أنحاء المنطقة

«من المتوقع أن تتحول أرصدة مالية العامة إلى السالب متجاوزة 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان».

وفي المقابل قال الصندوق أن البلدان المستوردة للنفط «ستتأثر سلبا بالتراجع الكبير في تحويلات العاملين في الخارج وتدفقات الاستثمارات ورؤوس الأموال من البلدان المصدرة للنفط».

وبين أنه «مع التدهور الكبير في عجز المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى قرابة 95 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي».

وثبه إلى أن «الديون الكبيرة التي تستحق أجزائها قريبا تشكل مخاطر على التمويل في ظل الظروف الحالية في الأسواق» مضيفا أن مستويات الدين المرتفعة قد «تحد من الحيز المالي المتاح لاتخاذ تدابير إضافية».

توقع صندوق النقد الدولي تأثيرا «بالغا» لهبوط أسعار النفط وجائحة فيروس (كوفيد 19) على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا في عام 2020.

وذكر الصندوق في تقرير نشره تحت عنوان (مواجهة جائحة (كوفيد 19) في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى - إبريل 2020) أنه من المحتمل أن يكون هناك تأثير «طويل الأمد» لصدمة الهبوط في أسعار النفط وجائحة فيروس (كورونا) على اقتصادات دول المنطقة.

وتوقع التقرير أن يكون التأثير الاقتصادي لهما «بالغا» مع تسجيل المنطقة انكماشاً في 2020 بمتوسط قدره 3,1 بالمئة.

وأضاف أنه «من المتوقع أن يلحق ضرر جسيم بوجه خاص بالدول الهشة والمتأثرة بالصراعات» لافتا إلى احتمال أن يؤدي الهبوط الاقتصادي إلى تفاقم حدة التحديات الكبيرة بالفعل التي تواجه هذه البلدان لا سيما في ظل ضعف البنى التحتية مما سيحفز من سرعة انتشار الجائحة».

وأشار الصندوق إلى أن «البلدان المصدرة للنفط تتعرض لصدمة مزدوجة يتزامن فيها انخفاض الطلب العالمي وانخفاض أسعار النفط» كاشفا عن توقعات بتراجع الصادرات النفطية «بأكثر من 250 مليار دولار في أنحاء المنطقة».

وأوضح أنه نتيجة لذلك

## «ي.ب.إس» يتوقع زيادة الطلب على الفرنك السويسري

فرتك لكل يورو. وفقاً للمذكرة البحثية الصادرة عن البنك السويسري وكان البنك الوطني السويسري قال في الشهر الماضي إنه قام بتفويض عمليات بيع قوية للفرنك في سوق الصرف الأجنبي من أجل مواجهة الارتفاع في قيمة العملة.

وبالنظر إلى احتمالية حدوث المزيد من الضعف في قيمة اليورو، فسيجب على المستثمرين التحول من الاستثمار في العملة الموحدة. وبحلول الساعة 10:02 صباحا بتوقيت جرينتش، ارتفع الفرنك السويسري مقابل اليورو بنسبة هامشية 0,07 بالمائة، لتتهبط العملة الأوروبية الموحدة إلى 1,0517 فرنك.

بيرو» إن سويسرا ستدخل هذا الركود الاقتصادي مع امتلاكها جودة ائتمانية جيدة للغاية إضافة إلى أن موقفها القوي بشأن السيطرة على الوباء».

وتابعوا: «وبالتالي يفترض أن يؤدي اقتصادها بشكل جيد نسبيا مقارنة مع المناطق الأخرى».

وأشار التقرير إلى أنه ينبغي أن يكون التأثير الاقتصادي لمزيد من الهبوط في قيمة اليورو أمام الفرنك محدودا، حيث تعاني بالفعل السياحة السويسرية وكذلك العديد من قطاعات التصدير من انخفاض في النشاط.

ويمكن أن يواجه الاقتصاد عواقب أكثر خطورة فقط عندما يصل سعر العملة عند 1,03

توقع بنك «ي.ب.إس» زيادة الطلب الاستثماري على عملة سويسرا، والتي تتداول بالفعل عند أعلى مستوى في 5 أعوام.

وتأتي توقعات خبراء المجموعة السويسرية خلال مذكرة بحثية نقلتها وكالة بلومبرغ، أمس، وتعد التزامه باستقرار المنطقة في مرحلة ما.

وفي ظل غياب استراتيجية غير مشروطة للسيطرة على عوائد على السندات السائدة، سوف تتسارع الأسواق عن التزام البنك المركزي ببيع «المقرض الأخير» وحول الخطوات التالية التي يمكن للبنك المركزي الأوروبي أن يتخذها.

2- استجابة غير متكاملة للحكومات: عدم وجود التزام غير مشروط حقا سنرك الحكومات في الدول الضعيفة موضع شك حول مدة والنسبة الدعم الذي يتلقونه، قد تكون النتيجة مقارا متاليا من الدعم للتيسير المالي، مما يسبب في تدهور كلي قد يكون أسوأ مما يجب أن يكون.

3- المزيد من التشكيك في اليورو: عدم وجود استجابة مالية مقنعة للحكومات لا تعتبر أزمة عامة وخارجية يمكن أن يعادي بشكل متزايد سكان الدول الأضعف تجاه الاتحاد الأوروبي، والزيادة الأخيرة في المشاعر المشككة في اليورو بإيطاليا وإسبانيا تخبرنا عن هذا الأمر.

ولكن إذا حكمتا بتيرة المناقشات والتفاخر الذي تم الإبلاغ عنه في الاجتماعات الأخيرة، فإن هذا لا يبدو ذلك وشيكا. الشعور بالتقسام والهشاشة داخل منطقة اليورو سيبقى لبعض الوقت.

كما أن القناعة بان البنك المركزي الأوروبي سيفعل ما هو مطلوب لاستقرار النظام في الوقت الحالي يعني أننا نرى بعض القيمة في فروق العوائد على الديون السائدة عند المستويات الحالية.

ومع ذلك، ومن أجل زيادة القناعة بهذا الاعتقاد، نحتاج إلى رؤية المزيد من مسؤولي منطقة اليورو، لكننا لم نصل لهذا بعد.

# «ييمكو»: 590 مليار دولار لن تكفي لإنقاذ منطقة اليورو

1- الالتزام المشروط للبنك المركزي الأوروبي: يعني تدهور الاقتصاد الذي المتوقع أنه ربما يحتاج المركزي الأوروبي إلى تجديد التزامه باستقرار المنطقة في مرحلة ما.

وفي ظل غياب استراتيجية غير مشروطة للسيطرة على عوائد على السندات السائدة، سوف تتسارع الأسواق عن التزام البنك المركزي ببيع «المقرض الأخير» وحول الخطوات التالية التي يمكن للبنك المركزي الأوروبي أن يتخذها.

2- استجابة غير متكاملة للحكومات: عدم وجود التزام غير مشروط حقا سنرك الحكومات في الدول الضعيفة موضع شك حول مدة والنسبة الدعم الذي يتلقونه، قد تكون النتيجة مقارا متاليا من الدعم للتيسير المالي، مما يسبب في تدهور كلي قد يكون أسوأ مما يجب أن يكون.

3- المزيد من التشكيك في اليورو: عدم وجود استجابة مالية مقنعة للحكومات لا تعتبر أزمة عامة وخارجية يمكن أن يعادي بشكل متزايد سكان الدول الأضعف تجاه الاتحاد الأوروبي، والزيادة الأخيرة في المشاعر المشككة في اليورو بإيطاليا وإسبانيا تخبرنا عن هذا الأمر.



شركة ييمكو

في الظاهر، تبدو حزمة 540 مليار يورو (590 مليار دولار) التي أعلن عنها وزراء مالية منطقة اليورو الأسبوع الماضي مثيرة للإعجاب.

لكن التفاصيل تشير إلى أنها غير كافية وتترك عبء إدارة الأزمات في أيدي الحكومات الوطنية والبنك المركزي الأوروبي.

وفي حين أن المركزي الأوروبي لديه القدرة لتحقيق الاستقرار في المنطقة لبعض الوقت، فإن الإفراط المستمر للتسويق السياسي يعني أن المنطقة ستظل هشة، حسب رؤية تحليلية لشركة «ييمكو» للمحلل «نيكولا ماي».

وترى شركة إدارة الأصول إن منطقة اليورو ستشهد انخفاضا بنسبة 10 بالمئة تقريبا للناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي، وزيادة تقارب 4 بالمئة لحمل البطالة، وارتفاعا حادا في العجز المالي إلى ما يزيد عن 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول.

على مستوى أوروبا، وهي خطوة معقدة لأن منطقة اليورو لديها 19 سلطنة مالية مختلفة.

ولا تزال المعارضة من دول شمال أوروبا قوية، مما يشير إلى أن السندات المشتركة بعيدة عن أن تكون وشيكة.

يعمل تبادل الديون بحكم الواقع، ولكنه غير كامل. هذه الاستجابة المالية غير المنقعة لعموم أوروبا تترك الكرة في ملعب الحكومات الوطنية والبنك المركزي الأوروبي لمعالجة الأزمة.

ويعني إطلاق برنامج المركزي الأوروبي لشراء الأصول بقيمة 750 مليار يورو، بالإضافة إلى التزامه السابق بشراء 120 مليار يورو. أن البنك المركزي يمكنه الاستمرار في كسب الوقت للمؤسسات السائدة.

ومع ذلك، من الناحية العملية يقدم البنك المركزي الأوروبي تبادلا فعليا، وإن لم يكن قانونيا (أو مسوحا به رسميا) للمخاطر السائدة.

وعلى الرغم من أن الاستراتيجية قد تكون فعالة في الوقت الحالي، إلا أن هناك ثلاث مشكلات على الأقل في ذلك:

لكن تبدو الحزمة التحفيزية غير مقنعة في النواحي التالية:

1- إجراء غير كاف: تبدو الإجراءات صغيرة بالنسبة إلى حجم الأزمة، ففي آلية الاستقرار الأوروبية يمكن للجهات السائدة الاقتراض حتى 2 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي لكل منها، وهذه ليست مبالغ كبيرة.

كما أن السيولة التي يمكن أن توفرها أداة بنك الاستثمار الأوروبي للشركات والمبالغ 200 مليار يورو تضاهل أمام الالتزام الذي تبلغ قيمته حوالي تريليوني يورو والذي تم تنفيذه بالفعل من قبل الحكومات الوطنية.

بالإضافة إلى أن 100 مليار يورو (أقل من 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو) المخصصة للمساعدة في البطالة ضئيلة مقارنة بما سيتم إنفاقه فعليا لهذا الغرض.

2- المزيد من الديون: استخدام القروض لن يخفف من العجز المالي الوطني، وتعتبر كل من سيوليات صندوق الإنقاذ بمنطقة اليورو والمفوضية الأوروبية أدوات تمويل، وليست تحويلات، وستضيف إلى مستويات العجز

وتوقع أن يكون تأثير «بالغا» لهبوط أسعار النفط وجائحة فيروس (كوفيد 19) على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا في عام 2020.

وذكر الصندوق في تقرير نشره تحت عنوان (مواجهة جائحة (كوفيد 19) في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى - إبريل 2020) أنه من المحتمل أن يكون هناك تأثير «طويل الأمد» لصدمة الهبوط في أسعار النفط وجائحة فيروس (كورونا) على اقتصادات دول المنطقة.

وتوقع التقرير أن يكون التأثير الاقتصادي لهما «بالغا» مع تسجيل المنطقة انكماشاً في 2020 بمتوسط قدره 3,1 بالمئة.

وأضاف أنه «من المتوقع أن يلحق ضرر جسيم بوجه خاص بالدول الهشة والمتأثرة بالصراعات» لافتا إلى احتمال أن يؤدي الهبوط الاقتصادي إلى تفاقم حدة التحديات الكبيرة بالفعل التي تواجه هذه البلدان لا سيما في ظل ضعف البنى التحتية مما سيحفز من سرعة انتشار الجائحة».

وأشار الصندوق إلى أن «البلدان المصدرة للنفط تتعرض لصدمة مزدوجة يتزامن فيها انخفاض الطلب العالمي وانخفاض أسعار النفط» كاشفا عن توقعات بتراجع الصادرات النفطية «بأكثر من 250 مليار دولار في أنحاء المنطقة».

وأوضح أنه نتيجة لذلك

في الظاهر، تبدو حزمة 540 مليار يورو (590 مليار دولار) التي أعلن عنها وزراء مالية منطقة اليورو الأسبوع الماضي مثيرة للإعجاب.

لكن التفاصيل تشير إلى أنها غير كافية وتترك عبء إدارة الأزمات في أيدي الحكومات الوطنية والبنك المركزي الأوروبي.

وفي حين أن المركزي الأوروبي لديه القدرة لتحقيق الاستقرار في المنطقة لبعض الوقت، فإن الإفراط المستمر للتسويق السياسي يعني أن المنطقة ستظل هشة، حسب رؤية تحليلية لشركة «ييمكو» للمحلل «نيكولا ماي».

وترى شركة إدارة الأصول إن منطقة اليورو ستشهد انخفاضا بنسبة 10 بالمئة تقريبا للناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي، وزيادة تقارب 4 بالمئة لحمل البطالة، وارتفاعا حادا في العجز المالي إلى ما يزيد عن 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول.

ورغم توقع أن الركود سيكون قصيرا الأجل، ربما يستمر حتى منتصف العام، إلا أن الضرر سيكون عميقا، قد لا يعود الناتج المحلي الإجمالي لمستويات ما قبل الأزمة حتى وقت ما في عام 2022.

وبالتالي ستترك الأزمة الميزانيات العمومية السائدة في حالة ضعف، مما يؤكد على أهمية الاستجابة المنسقة للأزمة، وتشمل حزمة وزراء مالية منطقة اليورو ما يلي:

240 مليار يورو من قروض آلية الاستقرار الأوروبية إلى الجهات السائدة من أجل تغطية الرعاية الصحية، مقدمة بشروط تيسيرية.

سيوليات إقراض منخفضة التكلفة من المفوضية الأوروبية بقيمة 100 مليار يورو للحكومات للمساعدة في تمويل خطط إعانات البطالة.

زيادة قدرها 25 مليار يورو في أموال بنك الاستثمار الأوروبي التي يمكن أن توفر، عند الاستفادة منها، 200 مليار يورو لتمويل الشركات.

## هبوط الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو خلال فبراير

نسبته 3,7 و 2,8 و 2,6 بالمائة على الترتيب.

بينما سجلت إسبانيا أعلى نسبة صعود للإنتاج الصناعي بنحو 8,7 بالمائة تليها الدنمارك 3,7 بالمائة ولاتفيا 3,1 بالمائة.

وعلى أساس سنوي، انخفض الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو بنسبة 1,9 بالمائة في شهر فبراير الماضي مقارنة بنفس الشهر من عام 2019.

وبحلول الساعة 9:26 صباحا بتوقيت جرينتش، تراجع اليورو أمام الدولار الأمريكي بنحو 0,4 بالمائة عند مستوى 1,0871 دولار.

الاقتصادي بداية من منتصف مارس الماضي. وبحسب البيانات، انخفض إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بنحو 2 بالمائة في شهر فبراير الماضي، كما هبط إنتاج السلع الرأسمالية بنسبة 1,5 بالمائة.

في حين شهد إنتاج الطاقة ارتفاعا 0,7 بالمائة فبراير الماضي، كما زاد إنتاج السلع الوسيطة بحوالي 0,4 بالمائة.

وتصدرت اليونان والبرتغال ومالطا قائمة الأكثر هبوطا في الإنتاج الصناعي خلال فبراير الماضي بتراجع بلغ

تراجع الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو وفقا لتوقعات خلال شهر فبراير الماضي. مع هبوط إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والأسمالية.

وكشفت بيانات صادرة عن مكتب إحصاءات «يوروستات»، أمس، أن الإنتاج الصناعي لمنطقة اليورو تراجع بنسبة 0,1 بالمائة خلال شهر فبراير الماضي، مقارنة بارتفاع 2,3 بالمائة في الشهر السابق له.

ولا ترصد البيانات أثر تفشي فيروس كورونا في أوروبا، والذي بدأ في الانتشار ووقف النشاط